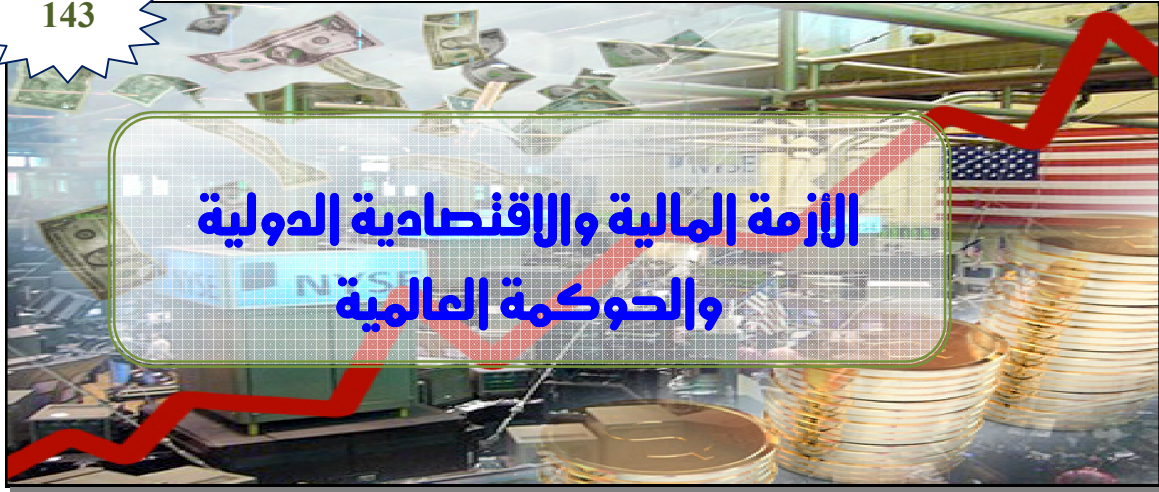


بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

143



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالأفصاح المحاسبي

من إعداد الباحث

أ. سلمية طبائبية
لجزائر salimateb@hotmail.fr
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

د. ظاهر القشي
جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
الأردن
alqashithaher@yahoo.com

مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي

المقدمة:

لقد شهد العالم مؤخرا أزمة مالية عالمية غير مسبوقة، وباتت محط أنظار الجميع، وبدأ الكل بما فيهم المحللين الاقتصاديين يُنظروا بشكل جعل الجميع في حيرة من أمرهم، وبدأت التساؤلات ومن قبل الجميع تنهمر كالمطر، كيف حدثت هذه الأزمة؟ ومن المسؤول عنها؟ ومتى تنتهي؟ وما هي الآثار المستقبلية المتوقعة؟ هل ستؤدي إلى كساد؟ هل سيتأثر العالم العربي؟ ما هو الحل؟ والخ.....

وحتى تسلسل ظهورها وحدوثها أصبح محط تساؤل الجميع، حيث في بداية فبراير 2007 بدأت الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة، ومن ثم في يونيو 2007 اعتبر بنك الاستثمار الأمريكي Stearns Bear، أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري، وفي أغسطس 2007 قام البنك المركزي الأوروبي بضغط 8,94 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية ضخت من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري، وفي سبتمبر 2007 قام بنك إنجلترا بمنح قرضا عاجلا إلى مصرف Northern Rock لتجنبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه، وفي أكتوبر 2007 أعلن مصرف يو بي إس السويسري عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك، وفي يناير 2008 قامت الخزينة الفدرالية الأمريكية بتخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3,50%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعد استثنائي، وفي مارس 2008 قالت الخزينة الفدرالية الأمريكية إنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى، وفي نفس الشهر أعلن البنك الأمريكي العملاق Chase JP Morgan عن شراءه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية، وفي يوليو 2008 اشتد الضغط على مؤسستي Fannie Mae و Freddie Mac الأمريكيتين المتخصصةتين في إعادة تمويل القروض العقارية، وقامت الخزينة الأمريكية بالإعلان عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري، وأخيرا وتحديدا في بداية أغسطس 2008 قامت البنوك المركزية الرئيسية في العالم بضغط عشرات المليارات من الدولارات، لمساعدة البنوك التي تعاني من نقص في السيولة، بعد أن اتضح أن الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة، قد فرضت نفسها على الجميع.

نظرا لتشعب أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية فقد اختار الباحثان في حوض جانب واحد من جوانبها، والذي كثر عليه الجدل مؤخرا وهو اتمام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة.

وانطلاقا من الجدل العالمي القائم حول مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة عن هذه الأزمة المالية العالمية، فقد وضعت الإشكالية التالية: ما هو الاثر الحقيقي لمعايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية؟ وما هو الاثر المستقبلي على ثقة المستثمر بالإفصاح المحاسبي؟

أولاً: الأزمة المالية العالمية:

يتضح من الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة ليست بسيطة وقد تعد من أسوء الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصاً أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العالم بكل أقطابه بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق، وقد بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور.

1- جذور الأزمة [1]:

بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد تنبؤات ألن غرسيان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز".

وقد تزايدت حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكن من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضرراً خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام الماضي 2006 وحتى الآن، وذكرت شركة "كونتري فاينانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جدياً، وأخيراً أعلنت شركة "هوم مورتيج إنفيستمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضاً بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤدي إلى منع انتشار الظاهرة عالمياً، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون المليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40 الفرنسي وفوسجي البريطاني وميبتل الإيطالي وتوبكس الأوسع نطاقاً والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر من العام الماضي 2006 ومؤشر نيكاي الياباني الذي أفضّل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز الـ 13000 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته.

وزادت الأمور توتراً بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة.

- العامل الأول.. توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

• العامل الثاني يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.

• العامل الثالث الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعوراً لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث خلال الأسابيع الماضية تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظراً لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوزتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في كافة أسواق المال مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذاً في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية.

والعاصفة لم تهدأ بعد تواصل اقتلاع مؤسسات أخرى في مقدمتها "المجموعة الأمريكية العالمية" التي تعد واحدة من أكبر شركات التأمين في العالم التي بدأت تترنح مع خسارة أسهمها لنحو 61 في المائة من قيمتها.

كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عدداً من المؤسسات الأخرى حيث خسر بنك "واشنطن ميوتوال" 27 في المائة من قيمة أسهمه ونزلت قيمة أسهم جنرال إلكتريك بنسبة 8 في المائة وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان فيما بلغ الدولار أضعف حالاته أمام الين الياباني منذ نحو 10 سنوات.

وتراجعت أسهم سيتي جروب، أكبر بنوك أمريكا، بنسبة 15 في المائة ليصل سعر السهم إلى 24.15 دولار في أقل مستوى له منذ عام 2002، وتلاه بنك أوف أمريكا بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 55.26 دولار، وهو أقل سعر له منذ يوليو/تموز 1982 بعد أن قبل شراء ميريل لينش مقابل 50 مليار دولار، وخسرت أسهم أمريكان إكسبريس، أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية، 9.8 في المائة من قيمتها ليصل سعر الواحد منها إلى 48.35 دولار.

كما هبطت أسهم غولدمان ساكس بنسبة 12 في المائة وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة 10 في المائة. أما مورغان ستانلي، أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزينة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة 14 في المائة.

اختفاء 11 بنكا

وقد أدت الأزمة حتى الآن إلى اختفاء 11 بنكا من الساحة، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار وودائع تصل إلى 19 مليار دولار.

وتوقع كريستوفر والين، العضو المنتدب لشركة أبحاث "تحليلات المخاطر المؤسسية" أن يتم إغلاق ما يقرب من 110 بنوك تصل قيمة أصولها إلى حوالي 850 مليار دولار وذلك بحلول منتصف العام القادم.

ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات .

يذكر أن إجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة قد بلغ حتى الآن أكثر من 11 تريليون دولار. وتأتي الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة حيث قدمت ما يقرب من 450 مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان ثم السعودية.

كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار بينما زاد العجز التجاري عن 65 مليار دولار.

يذكر أيضا أن القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو 574 مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط كانعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية والذي تأثر به القطاع المصرفي والمالي بشكل أكبر. على أية حال فإن الأزمة الراهنة هي في الواقع جزء من أزمات أكبر ضربت النظام المالي الأمريكي في السنوات الأخيرة وكانت فد بدأت بانفجار فقاعة "الدوت كوم" إلى ذوبان قطاع العقارات، وانتهاء، الآن، بإفلاس مصارف كبرى كانت معتمدة على هذين القطاعين.

2 - تداعيات الأزمة المالية العالمية

لقد حاول العديد من الخبراء بيان تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية، وفيما يلي رصد وجهات نظر بعضهم:

1. **وجهة نظر د. محمد مطر [2]:** حيث قسم التداعيات الإقليمية للأزمة المالية العالمية إلى قسمين يتمثلان فيما يلي:

أ/ الدول الخليجية: كانت من كبار المتضررين من ذيول الأزمة من عدة نواحي أهمها:

1. هبوط حاد في أسعار النفط مما سينعكس في صورة عجز على موازنتها للعام القادم وما يليه.

لقد تكبدت الصناديق السيادية لتلك الدول خسائر كبيرة يقدرها الخبراء بحوالي 50% من قيمة استثماراتها فيها في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا والتي تقدر بحوالي 3 تريليون دولار.

خسائر البورصات العربية تقدر بحوالي 200 مليار دولار ونصيب بورصة عمان منها حوالي 10 مليار دولار.

ب/ نتائج وتداعيات الأزمة على الأردن

أ- الجوانب الإيجابية

هبوط أسعار النفط مما سيخفض قيمة فاتورة النفط بحوالي 50% وهذا سيمكن من كبح معدل التضخم الحالي وهو حوالي 15% ليصبح في حدود 6%-7% كما أن ذلك سيخفض من تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي حيث تشكل كلفة النفط حوالي 40% من تكلفة هذا الإنتاج.

1. ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني ستعكس بالإيجاب على قيمة الدينار الأردني والذي سيؤدي بدوره

إلى اثر إيجابي بتخفيض قيمة المديونية الخارجية وكذلك على تخفيض قيمة الواردات من أوروبا وان كان سيزيد قيمة

الواردات من اليابان ودول شرق آسيا.

ب- الجوانب السلبية

1. سيصاب الاقتصاد الأردني كغيره بعدوى الركود وبعدوى شح السيولة.

التداعيات التي أصابت البورصة والتي أدت إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم فهبطت من بداية هذا الشهر بنسبة 25% كما أن حوالي ربع الشركات المدرجة في البورصة تقل أسعارها السوقية عن القيمة الاسمية لأسهمها، كما ترتب عليه هبوط في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل حوالي 10 بليون دينار.

بخصوص النتائج المتوقعة وغير المعلنة حتى الآن على المصارف العاملة في الأردن تشير الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي بأن القيمة الإجمالية للودائع المصرفية خلال الشهور السبعة الأولى من هذا العام بلغت حوالي 18 مليون دينار وارتفاع بنسبة 11.7% عما كانت عليه خلال الفترة نفسها عام 2007، لكن التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنك خلال الفترة نفسها ارتفعت بنسبة 17.6% حيث وصلت إلى 13.3 بليون دينار أي أن التسهيلات الممنوحة نمت بمعدل أعلى من نمو الودائع، وقد كان 20% منها للقطاع العقاري.

2. قيمة الشيكات المرتجعة حوالي 1.4 بليون دينار وبنسبة تعادل 5% من قيمة الشيكات المتداولة.

3. من المحتمل أن تخفض الأزمة قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن ما لم تبذل جهود مكثفة وحوافز

تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

ربما تخفض الأزمة من قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، فمع أن القيمة الإجمالية لهذه المنح بلغت خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام 480 مليون دينار إلا أن الهزة التي أصابت اقتصاديات الدول المانحة قد تؤثر على قيمة المنح الموعودة في العام القادم وما يليه، وإذا ما تحقق ذلك فإن العجز الحالي للموازنة والبالغ 724 مليون سيرتفع بدلا من الآمال المبنية على تخفيضه ليصبح 688 مليون دينار.

4. قد تخفض الأزمة وتداعياتها تحويلات المغتربين الأردنيين خصوصا من يعمل منهم في دول الخليج.

وقد أوصى د. محمد مطر بعدد من الوسائل المقترحة لاحتواء الأزمة في الأردن، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. انتهاز سياسة الشفافية والإفصاح سواء من جانب إدارات المصارف أو من جانب البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية

والمؤسسات الحكومية ذات الصلة واطلاع الجمهور على حقيقة تداعيات الأزمة على الأردن من أجل كسب الثقة.

تتمين السياسة المعلن عنها بضمان الودائع المصرفية حتى نهاية العام القادم 2009 على أمل أن يعاد تأكيد هذه السياسة مستقبلا إذا

ما دعت الحاجة لذلك.

2. تشجيع الاندماج بين البنوك الصغيرة.

3. المضي في انتهاز السياسة التحفظية التي يمارسها البنك المركزي في الرقابة على البنوك وذلك بقصد الحد من ممارستها

للأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة، وكذلك التشدد في تحقق عنصر كفاية رأس المال فيها **Capital Adequacy** وبما يتفق مع متطلبات اتفاقية بازل (2).

4. إعادة النظر في بعض الأساليب التي تتبعها هيئة الأوراق المالية في الرقابة على عمليات التداول في البورصة وبالقدر الذي

يحد من عمليات المضاربة غير المسؤولة التي يمارسها بعض المتعاملين في السوق وهي أساليب تقوم في معظمها على بث الإشاعات المبنية على أخبار خاصة **Insider Information** مسربة لهم من بعض مجالس إدارات الشركات والتي أشاعت لدى المتعاملين في البورصة ما يعرف بغريزة القطيع **Sheep Distinct**.

5. الحد من تداعيات أسلوب البيع بالهامش.

6. إجراء دراسة معمقة لإمكانية تخفيض أسعار الفائدة وبشكل يوازن من جهة بين خلق فرص جديدة لتشجيع الاستثمار وبما لا يؤدي إلى استفحال معدلات التضخم من الجهة الأخرى.

7. أن يستيقظ الحس الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى مجالس إدارات الشركات التي ترقب عن كثب تهاموي أسعار أسهمها دون أن تحرك ساكنا فيما يتوجب عليها أن تمارس الحق الذي منحه لها القانون وهو شراء من (5-10%) من أسهمها في نطاق الحصص المتاحة لها من أسهم الخزينة.

8. أن يستيقظ أيضا الحس الاجتماعي لدى من يفترض بهم أن يكونوا صناع سوق " **Market Makers** " والذين يمارسون حاليا كغيرهم سياسة المضاربة بأجلى صورها.

2. وجهة نظر عدنان الأعرج [3]: يعتقد وفقا لندوته التي ألقاها حول الأزمة المالية العالمية، أن تداعيات الأزمة سوف تتمحور وبشكل عالمي بالتالي:

1. التأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة.

2. انتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة، حيث أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الأزمة المالية يمكن أن تزيد

عدد العاطلين عن العمل في العالم، وتوقع أن يفقد عشرون مليون شخص وظائفهم نهاية عام 2009، وأوضح أن

- تقديرات المنظمة إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من 190 مليون شخص عام 2007 إلى 210 ملايين نهاية العام المقبل، كما أضاف أن هذه أول مرة في التاريخ يصل فيها عدد العاطلين إلى هذا الرقم.
3. ومن المتوقع أن يترتب على الأزمة الاقتصادية أزمة عالمية أهم مظاهرها حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية.
4. وقد بين الأعرج أن الشرق الأوسط تمكن من تجنب الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية، حيث لم يتجاوز الأموال التي تعرضت للشطب حتى الآن 200 مليار دولار.

وقد أوضح الأعرج بان هناك عدد من المخاوف والتهديدات التي تواجه الأردن لخصها بما يلي:

1. عدم ثبات الاستثمارات الأجنبية المتركة في السوق المالي. وقد يضطر المستثمرون الأجانب للإسحاب المفاجئ في أية لحظة لمعالجة خسائر استثماراتهم أو إفلاسات في أماكن أخرى. الأمر الذي سيؤثر سلبا على السوق المالي.
2. أن المصارف الأردنية حتى لو لم تتأثر بشكل مباشر بأزمة المصارف العالمية فإننا سنتأثر بتداعياتها خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المحافظ الاستثمارية الخارجية".
3. ركود الاستثمارات العقارية أو التباطؤ أو حتى التوقف في سلسلة من المشاريع الكبرى التي جرى التركيز عليها في السنوات الماضية.
4. الخوف من تراجع الصادرات الأردنية في المرحلة المقبلة جراء الكساد في الأسواق الأمريكية والدولية ، فإن الكساد المحلي لن يسمح بالتعويض خصوصا وأن الصناعات الأردنية المصدرة مبنية على أساس التصدير أصلا . فهي غير متنوعة وعالية الكلفة بالنسبة للمواطن الأردني.

3. وجهة نظر **Israel Shaked** [4] : حيث يشير في مقاله "Financial crisis of 2008 and preliminary

framework for analyzing financial-distressed firms" بأن أهم ملامح الأزمة تمثل بموجة الاندماجات التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية العملاقة، ويشير الكاتب بأنه قبل المضي بتفحص الأمور يجب أن نفهم عدد من الأمور المهمة ويلمخصها بما يلي:

أولا: معرفة الأسباب الأساسية للأزمة: يشير أن الأسباب الرئيسية للأزمة تمثلت بـ:

1. الإفراط بمنح القروض وبشكل غير مدروس
 2. عدم إيلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية
 3. تجاهل التقارير التي كانت تشير على مر ثلاث سنوات قبل حدوث الأزمة إلى أن هناك خلل في السياسات الائتمانية المتبعة
 4. عدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة توقف الأسواق المالية عن نشاطها والاحتياط لذلك عند حدوثه
- ثانيا: ضرورة تحديد ماهية الشركات التي ستتأثر بالأزمة، والكيفية:
- يشير الكاتب وبغض النظر عن الشركات التي ستتأثر بالأزمة بأنه يجب فهم عدد من الأمور المهمة التي تساعد في تجنب الشركات تداعيات الأزمة والتي يمكن تلخيصها بالتالي:
1. التفريق بين الإفلاس والعجز عن تسديد الالتزامات
 2. تحديد التحديات التي تواجه الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية
 3. تحديد الآليات والإجراءات الضرورية لتحليل ظروف الشركة المالية

4. وجهة نظر Samuel Maizel [5]: يشير في مقالته "The financial crisis facing America's hospital industry"

بأن قطاع المستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ويوضح ذلك التأثير بما يلي:

1. عجز المستشفيات في الوقت الحاضر وخصوصا تلك المستشفيات غير الربحية عن الحصول على الخدمات الائتمانية من البنوك وذلك لتغطية حاجاتها الصحية الضرورية
2. عدم قدرة المستشفيات عن إحداث تخفيض بالتكلفة من منطلق أن أي تخفيض سيكون له انعكاس سلبي على نوعية الخدمة الصحية المقدمة
3. عدم قدرت المتفعين (المرضى) عن سداد المستحقات عليهم للمستشفيات من منطلق أن نظام التأمين قد تأثر بالأزمة، وبالتالي سيكون لذلك وقع سيء ومباشر على إيرادات المستشفيات مما سيشكل عائق كبير على قدرتها بالإيفاء بالتزاماتها
4. سوف تؤدي الأزمة على تسريح العديد من طواقم المستشفيات والذي بدوره سينعكس سلبا على جودة الخدمة المقدمة.

5. وجهة نظر Moises Naim [6]: يشير في مقالته "An Intellectual Bailout" أن الأزمة المالية العالمية أثرت وبشكل

مباشر على علم الاقتصاد، بل أنها نفت حقيقة أن هناك علم اقتصاد، حيث ينتقد الكاتب الاقتصاديين بشدة ويدلل على تخبطهم في ظل هذه الأزمة بالأمور التالية:

1. لم يستطيعوا ولغاية ألان معرفة أو تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق
2. جميع الدلائل تشير أن الأزمة الحقيقية ليس فيما حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي أحاطت بعلماء الاقتصاد أنفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه اخطأ عندما توقع مسبقا أن الأزمة المالية لن تستمر لفترة طويلة
3. محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها
4. التخبط غير المسبوق بإلقاء اللاتمة على بعضهم البعض وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية
5. تأثر بنك أمريكا بالأزمة رغم انه يعد من أكبر واقوي البنوك
6. إلقاء اللوم دون حذر على السياسات المالية وبالأخص على معايير المحاسبة والتي هي أصلا جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى إلا للوصول إلى شفافية عالية.

ثانيا- ردة فعل مجالس معايير المحاسبة حول الازمة المالية العالمية:

لقد تم مؤخرا اتهم معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بما مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة.

بعد ان تتبع الباحثان ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولدت قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس ايجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهما على ذلك بأن كلا المجلسين اتخذوا خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات والتصریحات والفعاليات يمكن تلخيصها باختصار بالتالي [7]:

1- في شهر سبتمبر 2008 وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للازمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية. بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

2- في 2008/9/16 واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناطق بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سمسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطه. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

3- في 2008/10/31 اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليل استرشادي عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند تمام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.

4- في 2008/11/3 أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في 2008/11/14 لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث أنهم وخلال ذلك الاجتماع سوف يستمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذلك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلس بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.

5- وفي 2008/11/11 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في 2008/11/15 وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء

الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين:

✓ **الفقرة الأولى: دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان:** حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية العالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار أن 85% من المستثمرين يعتقدوا انه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى انه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وانه يصر الآن إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرئسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

✓ **الفقرة الثانية: مسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB:** حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وانه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وانه يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

6- في 2008/11/11 وبناء على الدعوة الموجه في 2008/10/28 لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلست الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديد 2008/11/11 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:

أ- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.

ب- إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من 100 دولة، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

ج- إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصا في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حاليا في ظل هذه الأزمة العالمية.

د- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرقابة.

هـ- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

و- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

ز- سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.

ح- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبعض النظر عن اي أزمات وخصوصا أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد

المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

1. بأن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
2. بأن 85% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدي الثقة بالنظام البنكي.

ط- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

1. تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا
2. تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير

ي- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

ك- إن فشل نظام المعلومات يكون له غالبا اثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الاستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980، وكذلك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام 1990، وان معايير المحاسبة يكون لها دورا رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقيد بتعليماتها.

ل- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

م- إن المشكلة الرئيسية هي اختلال الاستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبة لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الاستقرار المالي في الأسواق، ولكن الالتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي.

ن- إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية لازمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

1. تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية
2. تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة
3. إحداث تطورات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير

س- وقد أشار التقرير إلى جميع الخطوات التي تمت بالتفصيل حول موضوع الأزمة وبسرد تاريخي مبينا ماهية الإجراءات، وما هي اللجان التي تم تكوينها ومهام كل منها وخصوصا المجموعة الاستشارية العليا المزمع إنشائها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي تتكون من عدد من الجهات العالمية والتي قد يصار إلى الانتهاء من تكوينها في الربع الأول أو الثاني من عام 2009 وان نتائجها ستكون ملزمة لمجلسي المحاسبة الدولي والأمريكي.

7- في 2008/11/14 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل

مجموعة استشارية عليا يرئسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققون، ومستخدمو القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جدا. وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة

بشكلها النهائي خلال فترة 4 أو 6 شهور، وان كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سوف يلتزمون بتوصياتهما التزاماً كاملاً.

ثالثاً: بيان الأثر المتوقع لهذه للأزمة على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي من خلال استبانة:

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة (في مستوى دليل المحاسبين)، والبالغ عدده 236، من الفئات التالية:

- 1- مدققو الحسابات ، والبالغ عددهم 140 مدققاً.
- 2- المدراء الماليين (في مستوى دليل المحاسبة)، والبالغ عددهم 66 محاسب.
- 3- الوسطاء الماليين (في مستوى دليل المحاسبة)، والبالغ عددهم 30.

2- توزيع عينة الدراسة:

نظراً لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة والبالغ عددها 236، فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية. وكما يبين الجدول رقم (1) فقد بلغ عدد المستجيبين من المدققين 110 مدققاً وبنسبة 78 % من أصل 140 مدققاً، وبلغ عدد المستجيبين من المدراء الماليين 51 فرداً وبنسبة 77.3% من أصل 66 فرداً، وبلغ عدد المستجيبين من الوسطاء الماليين 17 فرداً وبنسبة 56.7% من أصل 25 فرداً. وبلغ عدد المستجيبين الإجمالي 178 فرداً وبنسبة 75.4% من أصل 236 فرداً وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة.

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة

المجموع	الوسطاء الماليين	المدراء الماليين	المدققين	العينة
236	30	66	140	
178	17	51	110	المستجيبين
%75.1	%56.7	%77.3	% 78	نسبة الاستجابة

وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2): مقياس تحديد الأهمية النسبية

الأهمية	الدرجة
دائماً	1
غالباً	2
أحياناً	3
نادرًا	4
على نحو معدوم	5

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3)

جدول رقم (3): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسيط الحسابي	الأهمية	الأهمية
1- أقل من 1.75	دائمًا	أو مهم جدًا
1.75 - أقل من 2.5	غالبًا	أو مهم
2.5 - أقل من 3.25	أحيانًا	أو متوسط الأهمية
3.25 - أقل من 4	نادرًا	أو قليل الأهمية
4 - 5	على نحو معدوم	أو عدم الأهمية

3- خصائص عينة الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أدناه بأن المستوى التعليمي لمدققي الحسابات، والمدراء الماليين، والوسطاء الماليين يعد مرتفعًا، حيث كانت الأكثرية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته 58% من إجمالي عينة مدققي الحسابات، و 65% من إجمالي عينة المدراء الماليين، و 41% من إجمالي عينة الوسطاء الماليين، ونستطيع القول بأن أكثر من 96% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا القادرة على إجابة أسئلة الاستبانة.

كما يظهر الجدول أيضًا نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ من أقل من سنة وتنتهي إلى (10) سنوات فأكثر. حيث بلغت أعلى نسبة 42% للفئة التي تقع بين 4- أقل من 10 سنوات لفئة مدققي الحسابات ، في حين بلغت أعلى نسبة 67% للفئة التي تقع بين 10 - أكثر من 10 سنوات لفئة المدراء الماليين، وبلغت أعلى نسبة 71% للفئة التي تقع بين 10 - أكثر من 10 سنوات لفئة الوسطاء الماليين، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

جدول (4): المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

الوسطاء الماليين		المدراء الماليين		المدققين		الخاصية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
1. المؤهل العلمي						
-	-	10%	5	1%	1	أ. دبلوم
41%	7	65%	33	58%	64	ب. بكالوريوس
29%	5	18%	9	12%	13	ج. دراسات عليا
29%	5	8%	4	29%	32	د. شهادات مهنية
	17		51		110	المجموع
2. عدد سنوات الخبرة						
-	-	2%	1	7%	8	أ. أقل من سنة
6%	1	10%	5	25%	27	ب. 1 - أقل من 4 سنوات
24%	4	22%	11	42%	46	ج. 4 - أقل من 10 سنوات
71%	12	67%	34	26%	29	د. 10 - أكثر من 10 سنوات
	17		51		110	المجموع

للتعرف على اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية ، تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من دائماً إلى على نحو معدوم، ويبين الجدول رقم (5) اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على معالجة الأزمة المالية العالمية:

جدول رقم (5): الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي		
		الكل	الوسطاء الماليون	المدراء الماليون مدققو الحسابات
1	إن استخدام القيمة العادلة كمنهج لقياس قيم الأصول والاستثمارات العقارية لم يكن من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	1.94 غالبًا	1.53 دائمًا	2.02 غالبًا
2	القيمة العادلة كمنهج لقياس الأصول المالية والاستثمارات العقارية ليست المسؤولة عن حدوث الأزمة وإنما كانت ضمنية لتلك الأزمة	1.91 غالبًا	2 غالبًا	1.98 غالبًا
3	المسؤول الأكبر عن حدوث الأزمة المالية العالمية هو الفساد الإداري والأخلاقي وليس معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة وتطبيقها في إعداد القوائم والتقارير المالية	1.83 غالبًا	1.94 غالبًا	1.78 غالبًا
4	في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول يجوز استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة ولا يتوجب استخدام القيمة المخصصة للتدفقات النقدية كأساس للقياس.	1.91 غالبًا	1.77 غالبًا	1.92 غالبًا
5	انه لشيء عادل أن يتحمل المستثمرون حاليًا في السوق المالي الخسائر الجسيمة الناجمة عن هبوط أسعار أسهم الشركات وذلك مقابل المكاسب الكبيرة التي سبق وان حققوها بسبب المبالغة غير المسبورة في القيم العادلة لأصول تلك الشركات	1.61 دائمًا	1.65 دائمًا	1.71 دائمًا
6	يرى البعض أن علاج الآثار الجسيمة للأزمة المالية العالمية الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة في قياس الأصول وعدم الرجوع لمنهج التكلفة التاريخية	1.65 دائمًا	1.53 دائمًا	1.77 غالبًا
7	استخدام منهج القيمة العادلة في قياس أداء صناديق التحوط لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	2.35 غالبًا	2.35 غالبًا	2.45 غالبًا
8	استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة عن المشتقات المالية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	2.46 غالبًا	2.77 أحيانًا	2.53 غالبًا
9	استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة البنود خارج الميزانية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	2.53 أحيانًا	2.82 أحيانًا	3.10 أحيانًا
10	تعليق تطبيق المعيار الدولي رقم (39) يتعارض مع مبدأ الشفافية والإفصاح الواجب توفيره في البيانات المحاسبية المنشورة	1.73 دائمًا	1.88 غالبًا	1.57 دائمًا
11	منهج القيمة العادلة في القياس لم يكن سببًا وراء الأزمة المالية العالمية وإنما مسبب هذه الأزمة كان سوء استخدام هذا المنهج من قبل مجالس إدارة فاسدة في الشركات المتعثرة	1.87 غالبًا	1.94 غالبًا	1.73 دائمًا
12	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على إقناع المستثمرين بالقوائم المالية المنشورة	1.93 غالبًا	1.94 غالبًا	2.06 غالبًا
13	إن إلغاء معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة سوف يؤدي للشكك بمصداقية البيانات المالية المنشورة.	2.06 غالبًا	1.88 غالبًا	1.96 غالبًا
	المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة	1.98 غالبًا	2 غالبًا	2.04 غالبًا

4- فحص الفرضيات:

4-1 الفرضية الأولى: " لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية وبمتوسط حسابي مفترض يساوي 3، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة

الوسطى على تدرج Likert الخماسي :

الفرضية الفرعية الأولى :

✓ الفرضية الفرعية الأولى: لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية

العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

جدول رقم (5-1)

نتائج اختبار (T) لفئة مدققي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدققين	110	1.9503	0.72662	0.06929

One-sample Statistics

	t	df	sig	Mean Differences'	95% Confidence interval of the difference	
					Lower	Upper
مدققين	-15.15	109	0	-1.0497	-1.187	-0.9123

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-1) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.9503 بانحراف معياري 0.72667، وقد بلغت قيمة t -15.150، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة : لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات ، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية

العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين.

جدول رقم (5-2)

نتائج اختبار (T) لفئة المستثمرين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المدراء	51	2.0437	0.53808	0.07535

One-sample Statistics

	t	df	sig	Mean Differences'	95% Confidence interval of the difference	
					Lower	Upper
المدراء	-12.692	50	0	-0.9563	-1.1076	-0.8049

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-2) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.0437 بانحراف معياري 0.53808، وقد بلغت قيمة t -12.692، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة : لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين ، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين.

✓ الفرضية الفرعية الثالثة :

لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين.

جدول رقم (5-3)

نتائج اختبار (T) لفئة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بجنحة بالاستثمارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الوسطاء	17	2.000	0.7333	0.17785		

One-sample Statistics						
	t	df	sig	Mean Differences	95% Confidence interval of the difference	
					Lower	Upper
الوسطاء	-5.623	16	0.000	-1.000	-1.377	-0.623

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-3) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2 بانحراف معياري 0.73330، وقد بلغت قيمة t -5.623، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة : لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين ، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين.

✓ الفرضية الفرعية الرابعة :لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر (المدققين، والمدراء الماليين، والوسطاء الماليين).

وقد تم استخدام الاختبار ANOVA لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (5-4)تحليل التباين الأحادي؛ فحص فرضية الدراسة

ANOVA

VAR00002					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.310	2	.155	.336	.715
Within Groups	80.637	175	.461		
Total	80.947	177			

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (5-4) بلغت قيمة (Sig.P) 0.715، وهي أكبر من (0.05)، كما بلغت قيمة F 0.336 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من 0.05، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على أنه استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية يعزى لفئات الدراسة (مدققي الحسابات ، والمدراء الماليين، والوسطاء الماليين).

تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بخصوص اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على معالجة الأزمة المالية العالمية إلى ما يلي :

1. إن رفض الفرضية بخصوص هذه القاعدة من قبل الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة يعني وجود إجماع بينها على أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية.
2. كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها وهي على التوالي 1.95، 2.04، 2 إلى استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول (غالباً) لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية.
3. إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم حيال بأن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية ، مما يؤكد الإجماع المشار إليه في (1) أعلاه.

4-2- الفرضية الثانية :

" يجب النكوس عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة "

يوضح الجدول رقم (6) آراء عينة الدراسة فيما إذا يجب النكوس عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (6)

الوسطاء		المدراء		المدققين		السؤال
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	
12	5	49	2	101	9	هل تؤيد تعليق العمل بمنهج القيمة العادلة المقر بموجب المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي
14	3	46	5	99	11	هل أن تعليق العمل بهذا المنهج سيزيد أو يحقق موثوقية البيانات المحاسبية المنشورة
14	3	46	5	102	8	لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية يتوجب إلغاء، أو على الأقل التعليق المؤقت لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)
13	4	47	4	101	9	الوسط العام لجميع الأسئلة
%76	%24	%92	%8	%92	%8	النسبة المئوية

يشير الجدول السابق أن ما نسبته 92% من المدققين لا يؤيدون النكوس عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية، ويوافقهم الرأي 92% من المدراء الماليين، و 76% من الوسطاء الماليين، وبالتالي يتم رفض الفرضية " يجب النكوس عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة" أي أن اغلب أفراد العينة يعتقدوا بأنه يجب الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية.

رابعاً- النتائج والتوصيات

1- النتائج:

بناء على جميع ما جاء في الدراسة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1. تعد هذه الأزمة المالية العالمية من الأزمات المنفردة من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن جهة أخرى فإن حجم تأثيرها على العالم حجم لم يسبق أن شهد العالم مثيلاً له، وقد تأثرت جميع دول العالم بما من أدناها إلى أقصاها.
2. لقد أثرت هذه الأزمة على جميع قطاعات الأعمال والسبب يعود أن قطاع البنوك الذي تأثر بشكل جوهري بما يعد قطاع السوق النقدي، وهو من حيث طبيعته السوق الوسيط بين جميع الأسواق وقد يشكل في كثير من الأحيان المحرك الرئيسي للاقتصاد، وبالتالي اختلال سياسة الائتمان المنفذة من خلاله سيكون لها وقع كبير ومباشر على جميع القطاعات.
3. هناك تحبط ملحوظ بين الاقتصاديين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق بالسبب والية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيداً وترك حل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.
4. إن اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بتسبب إحداث الأزمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده.
5. يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد للمعايير المحاسبية بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي لم تكن معايير المحاسبة سوى الجهة المشخصة للضعف.
6. يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتاً سوف يفاقم من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي هدف الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيحججه يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل أكبر واحظر مما هي عليه الآن.
7. تشير النتائج والاستناد على رأي الخبراء من جهة والإجراءات التي قامت بها مجالس معايير المحاسبة بأنه ستساهم مجالس معايير المحاسبة بشكل أو بآخر في حل هذه الأزمة مستقبلاً وخصوصاً أنها شكلت لجنة عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليل استرشادي لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.
8. قد يكون السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة ومن وجهة نظر الباحثان هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الاهيارات التي حدثت سابقاً وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة. والحقيقة التي لا يمكن الإغفال عنها التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون دراسات مسبقة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.

2- التوصيات:

بعد دراسة نتائج الدراسة وفحص فرضياتها والتمعن بآراء الخبراء خرجنا بالتوصيات التالية:

1. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصاً في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، وإطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم.

2. إيجاد الآليات المناسبة لتفعيل استثمارات البنوك، حيث دلت الحقائق على أن عدم تأثر البنوك الجزائرية بهذه الأزمة بشكل مباشر يعود لعدم استثمارها في الأوراق المالية في الأسواق العالمية وبالأخص في الأسواق المالية الأمريكية.
3. محاولة إعادة الثقة في السوق المالي، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجحة.
4. التركيز بدعم وتوسيع قطاع التعليم والقطاع الصحي وجميع القطاعات الخدمانية لخلق فرص وظائف تحوطا لحدوث أي خلل في القطاعات الأخرى واستغنائها عن القوة العاملة الحالية.
5. العمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالإطارات المؤهلة لدراسة الآثار المستقبلية لهذه الأزمة ومن ثم وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة تلك الآثار.

قائمة المراجع:

1. بالتصرف د. عبد الفتاح الجبالي: " الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2008.
 2. محمد مطر: " الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن "، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 29-10-2008 ، عمان- الأردن.
 3. عدنان الأعرج: " الأزمة المالية العالمية "، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 29-10-2008 ، عمان- الأردن
 4. Shaked, Israel, (2009) "Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms", American Bankruptcy Institute Journal, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 42.
 5. Maizel, Samuel (2009), "The financial crisis facing America's hospital industry" American Bankruptcy Institute Journal, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 16.
 6. Naim Moises (2009), " An Intellectual Bailout" Foreign Policy, Jan/Feb 2009.
- 7- لقد تم استعمال المراجع التالية من اجل الحصول على جميع آراء مجلس معايير المحاسبة:
1. **Accounting and the banking crisis** (2008), Memorandum Submitted by SIR DAVID TWEEDIE, Chairman, INTERN International accounting standard board, House of Commons Treasury Committee "BANKING CRISIS INQUIRY" November 2008. (www.iasb.org)
 2. Herz, Bob (2002), **Meeting the Challenges of Financial Reporting in an Era of Change**, Financial Executives International Current Financial Reporting Issues Conference, New York Hilton Hotel, November 4, 2002. (www.iasb.org)
 3. Herz, Bob (2008), **Lessons Learned, Relearned, and Relearned Again from the Credit Crisis—Accounting and Beyond**, Financial accounting standards board, September 2008, USA. (www.iasb.org)
 4. **Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active** (2008), **Draft document**, IASB Expert Advisory panel, International accounting standard board, 16 September 2008, London. (www.iasb.org)
 5. **Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active** (2008), **educational guidance**, IASB Expert Advisory panel, International accounting standard board, October 2008, London. (www.iasb.org)
 6. Reclassification of Financial Assets (2008), **Amendments to IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement and IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures**, International accounting standard board, London. (www.iasb.org)
 7. **Strengthening transparency and accountability** (2008), A comprehensive overview of measures undertaken by the IASC Foundation and the IASB responding to the conclusions reached by the G20 at their summit in Washington DC, USA, 15 November 2008. (www.iasb.org)
 8. The **credit crisis Project** (2008), **Agenda Paper 1, INFORMATION FOR OBSERVERS**, International accounting standard board, SAC Meeting: June 2008, London. (www.iasb.org)
 9. **Trustees letter addressed to USA president** (2008), **Accounting standards and the credit crises**, International accounting standard board, November 2008, London. (www.iasb.org)
 10. **Using judgment to measure the fair value of financial instruments when markets are no longer active** (2008), IASB Staff Summary, International accounting standard board, London. (www.iasb.org).